



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٤/٦/٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عيود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو الثمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- المدعيان / ١. عمر علي حسين / عضو مجلس النواب } وكيلهما
٢. مفيد محمد جواد الجزائري / عضو مجلس النواب } المحاميان
زهير ضياء الدين يعقوب وسلام زهير
ضياء الدين / مجتمعاً ومنفرداً.
المدعى عليه - رئيس مجلس النواب - إضافة لوظيفته وكيله
محمد هاشم الموسوي .

الإدعاء

ادعى المدعيان ، عمر علي حسين ومفيد محمد جواد الجزائري (عضوا مجلس النواب العراقي) بواسطة وكيلهما المحاميين زهير ضياء الدين يعقوب وسلام زهير ضياء الدين ، بان مجلس النواب ، قد اصدر القاتون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩ ، وقد تضمن تعديلاً لقانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ ، حيث نص البند (رابعاً) ، من المادة (الثالثة) من التعديل على : (رابعاً :— تمنح المقاعد الشاغرة للقوائم الفائزة التي حصلت على عدد من المقاعد بحسب ما حصلت عليه من الاصوات) ، ويشكل هذا النص المعدل للنص الاصلي ، تعارضاً مع الدستور ، حيث سيؤدي بالنتيجة الى تهيش ملايين من اصوات الناخبين واستبعاد



العشرات ، من الكيانات السياسية الصغيرة ، لكونها لم تحقق القاسم الانتخابي من خلال تجبير تلك الأصوات لصالح الكيانات الكبيرة الفائزة ، التي لم يصوتوا لها اصلاً ، حيث سيؤدي تطبيق هذا النص الى امكانية حرمان من يحصل على عدد من الاصوات ، يقل بصوت واحد عن القاسم الانتخابي من الحصول على مقعد في مجلس النواب ، في حين يحصل اشخاص من الكيانات الفائزة على صوت واحد فيحصلون على مقاعد في المجلس مما يشكل انتهاكاً لمبدأ العدالة ، وتناقضاً صارخاً مع النصوص الدستورية الواردة في دستور جمهورية العراق وقد اورد المدعيان من تلك النصوص المواد (٢/اولاً/ب و ١٥ و ١٥ و ٢٠ و ٣٨/اولاً و ٣٩/ثانياً) . وقد طلب المدعيان وللاسباب المبينة انفاً ، دعوة المدعى عليه للمرافعة والحكم باعتبار النص الوارد ضمن البند رابعاً من المادة الثالثة من قانون تعديل قانون الانتخابات رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩ المعدل للقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ باطلاً لتعارضه مع دستور جمهورية العراق استناداً الى نص المادة (١٣/ثانياً) من الدستور الذي لايجوز من قانون يتعارض مع احكامه .

القرار


لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، قد اعتمدت في توزيع المقاعد النيابية الشاغرة على القوائم الفائزة في انتخابات مجلس النواب العراقي ، في دورته الجديدة لعام (٢٠١٠) على نظام توزيع المقاعد المرقم ٢١ لسنة ٢٠١٠ ، والذي اصدرته طبقاً للمادة (٣/رابعاً) من القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩ (قانون تعديل قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥) التي حلت محل المادة (١٦) من قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ والتي كانت تعالج توزيع المقاعد الشاغرة بشكل مغاير ، حيث قررت

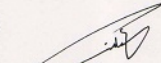



المادة (٣) بفقرتها / (رابعاً) من القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩ منح المقاعد الشاغرة للقوائم الفائزة بحسب نسبة ما حصلت عليه من الاصوات ، بينما كان الامر قبل التعديل يجري بتوزيع المقاعد الشاغرة باعتماد الباقي الاقوى استناداً الى احكام المادة (٣/١٦) من قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ المعدلة وبناءً على ما تقدم يظهر جلياً لهذه المحكمة بان توزيع المقاعد الشاغرة قبل وبعد التعديل المشار اليه يتم بترحيل صوت الناخب من المرشح الذي انتخبه الى مرشح اخر لم ينتخبه اصلاً وخلافاً لارادته وهذا يخالف منطوق المادة (٢٠) من الدستور اذ نص على منح المواطنين رجالاً ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح كما كفل حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل في المادة ٣٨/اولاً منه ، وان عملية تحويل صوت الناخب بدون ارادته من المرشح الذي انتخبه الى مرشح من قائمة اخرى لم تتجه ارادته الى انتخاب مرشح منها يشكل اعتداء على حقه بالتصويت والانتخاب وتجاوزاً على حرية التعبير عن الرأي وبالتالي يشكل مخالفة لنص المادة (٢٠) والمادة (٣٨/اولاً) من الدستور . وحيث لا يجوز سن قانون يتعارض مع الدستور ولا يجوز حجب حرية التعبير واستناداً الى احكام المادتين (٢٠) و (٣٨/اولاً) . قررت المحكمة الحكم بعدم دستورية الفقرة (رابعاً) من المادة (٣) من القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩ (قانون تعديل قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥) على ان لا يخل هذا الحكم بما تم في عملية توزيع المقاعد الشاغرة في انتخاب مجلس النواب لسنة ٢٠١٠ بعد ما جرى تصديق نتائجها النهائية من المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١/٦/٢٠١٠ ، وتحميل المدعى عليه اضافة لوظيفته المصاريف وأتعاب محاماة وكلي المدعين المحامين زهير ضياء الدين




يعقوب وسلام زهير ضياء الدين مبلغاً قدره عشرة الاف دينار مناصفة بينهما
وصدر الحكم باتاً استناداً لاحكام المواد (١٣ و ٩٣ و ٩٤) من الدستور والمادة
(٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ وصدر بالاتفاق
في ٢٠١٠/٦/١٤ وافهم علناً .

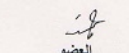

الرئيس
مدحت المحمود

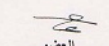

العضو
فاروق محمد السامي



العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب النقشبندى


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون فسن كوركيس


العضو
حسين أبو التمن